مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
العدد الثالث / جوان 2015

OEB Univ. Publish. Co.

تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية – دراسة حالة ولاية سطيف

Financing the national fund for women's projects insurance (Construction and public works) -case study Wilaya of Setif

الأستاذ ناصـــر بوشارب
جامعة سطيف1- الجزائر

الأستاذة الهـــام موساوي
جامعة سطيف1- الجزائر

تصنيف JEL: H1- 11 تاريخ الاستلام: 28/05/2014 تاريخ قبول النشر: 05/12/2014

الملخص :

تعد الهيئات والآليات المرافقة والداعمة للمقاولة النسوية من أهم متطلبات انجاح مسار هذه المقاولات والإرادات، فلقد أوضحت التجارب العالمية عموما والعربية خصوصا مدى نجاعتها في تشجيع التنمية الاقتصادية وتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات دون تمييز ولا تهميش. سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم هذه الاليات التي توفرها الدولة الجزائرية، مع الإشارة الى مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في انجاح بعض التجارب والمشاريع النسوية التي تنشط في مجال البناء والاشغال العمومية في ولاية سطيف والذي اعتبر الى فترة غير بعيدة حكرا على الرجال.

الكلمات المفتاحية: المقاولة النسوية، المرافقة، الاليات المرافقة للمقاولة في الجزائر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

Abstract :

Bodies and Mechanisms that associated with and which are supporting the woman entrepreneurship are considering as the most important requirement of that entrepreneurship and wills success way. The international experiences in general and especially the Arabic experience show the effectiveness of that bodies and mechanisms in promoting economic development, as well as achieving the equality principle between men and women through their contribution in supporting the economic institutions reconstruction in various sectors without discrimination or marginalization.

In this paper, we will try to highlight the most important mechanisms provided by Algerian state. Besides indicating the contribution of National Insurance Fund for unemployment in making some women's experiences and projects successful. Those which are active in the field of construction and public works in Setif state, and which was considered to be not so long dominated by men.

Key words: *Women's entrepreneurship, Accompaniment, the associated mechanisms with entrepreneurship in Algeria, the National Fund for Unemployment Insurance.*

مقدمـة:

تعتبر مشاريع البناء والاشغال العمومية من القطاعات الرائدة على المستوى الوطني وبالأخص على مستوى ولاية سطيف اين استفادت من مبالغ معتبرة في إطار مختلف البرامج التنموية، الامر الذي أدى الى استقطاب الولاية لمختلف المقاولين من القطر الوطني، هذا ما لم يمنع تغلغل العنصر النسوي في هذا المجال وفرض مكانته، ما زاد دعم مختلف الآليات التي تقدمها الدول لتشغيل ومن بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من مساندة بعض النساء على انشاء مؤسسات مصغرة تنشط في هذا المجال.

وعليه تتمثل الإشكالية التي سنحاول معالجتها كالآتي: كيف ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في نجاح المشاريع النسوية الخاصة بالبناء والاشغال العمومية؟ حالة ولاية سطيف. حيث تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

- **المحور الاول:** الآليات الداعمة والمرافقة للمقاولة النسائية في الجزائر.
- **المحور الثاني:** العوامل المساندة التي وفرها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لنجاح المقاولات النسوية على مستوى ولاية سطيف.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة آلية مدعمة لتمويل النساء من أجل إنشاء مؤسسات المصغرة عن طريق الاستفادة من مجموعة من الامتيازات الجبائية والمالية.

الفرضية الثانية: تساهم الصيغة القانونية التي يوفرها تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من الاستفادة من بعض الامتيازات المحددة في قانون الصفقات العمومية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى عرض التجارب الناجحة للنساء المقاولات اللائي استفدن من تمويل في هذا الإطار في ولاية سطيف، مع عرض عوامل نجاحهن وطرق تخطيهن لمختلف العقبات التي واجهتهن، خصوصا وان هذا المجال يحتاج الى دراية واسعة وحنكة في تسيير المشاريع والتعامل مع اليد العاملة الناشطة في مجال البناء والاشغال العمومية. كما تهدف هذه الدراسة الى عرض طرق تميّز المقاولة النسوية عن باقي المقاولين في الظفر بصفقات عمومية مع الإشارة الى دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لهن، خصوصا وان هذا الميدان يعرف بالمنافسة الشرسة من طرف كبريات المقاولات.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الإحاطة بمختلف المفاهيم وآليات التمويل التي يوفرها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وطرق مرافقته للمؤسسة المصغرة التي تنشئها المرأة، والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة للتطرق الى أبرز تجارب المقاولات النسويات الرائدة على مستوى ولاية سطيف والتعرض الى أسباب وعوامل نجاحهن.

- المحور الاول: الآليات المرافقة للمقاولاتية النسوية في الجزائر

قبل الولوج الى سرد أهم الاليات المرافقة للمقاولة في الجزائر، سنتطرق في بداية الامر الى كل من مفهوم المقاولة النسوية مع إبراز أهم ما يميزها عن المقاولة التي يديرها الرجال، ثم التطرق الى كل من مفهوم المرافقة والخدمات التي توفرها هيئات الدعم بصفة عامة.

أولا: مفهوم المقاولاتية النسوية ومميزاتها

تعد المقاولة من الناحية الاقتصادية لبنة أساسية في الاقتصاد اي دولة، الشيء الذي يتطلب توفير الامكانيات المالية والخبرات الادارية لتطويرها وتوسيعها، فهي جهاز منفتح على عدة شركاء وأطراف، اي كيان اقتصادي ونظام تقني يستند على عناصر بشرية

ومالية ومادية غايتها انتاج منافع وخدمات بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح[1]. وعليه يمكن تعريفها "بأنها الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج، القائم على تكرار الأنشطة على وجه الاعتياد أو الاحتراف بنية المضاربة، بناء على التصميم وتنظيم وإدارة بشرية، وتجهيزات ورأس المال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين، صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي".[2]

أما مفهوم المرأة المقاولة فهو لا يختلف عن مفهوم المقاول بصفة عامة، فهناك من عرفها بأنها "المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس او شراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤوليتها المالية، الإدارية والاجتماعية، وهي تساهم يوميا في تسيير الجاري". كما انها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة وتديرها بطريقة ابداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول اسواق جديدة[3].

إلا أنها تتميز بالعديد من الخصائص والسمات التي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم 1: مميزات المقاولات النسوية

صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة مقارنة بالرجل	طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل
– اقل سنا؛ – تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة او المكوث في البيت او في عملها السابق؛ – اقل كفاءة؛ – أقل خبرة في تسيير المؤسسات؛ – أقل خبرة في مجال النشاط؛ – اقل كفاءة على المستوى المالي او المقاولاتي.	– اقل سنا وحجما؛ – تمركز النشاطات في القطاعات منخفضة النمو؛ – ليس فيها شركاء؛ – أطول بقاء؛ – أقل نجاحا؛ – مردودية ونمو متماثل.	– تفضل الهيكل التنظيمي الافقي؛ – نمط تسييري مرن؛ – تشجيع المشاركة؛ – تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير؛ – لديها قدرات تفاوضية معتبرة؛ – تهتم بتحقيق الاهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الاولى؛ – أكثر حفاظا وتوفيرا للموارد.

المصدر: ايمان بية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، دراسة ميدانية شملت صاحبات مؤسسات صغيرة ومتوسطة في ورقلة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2011، ص.64

ثانيا: مفهوم المرافقة، والخدمات التي توفرها هيئات الدعم والمرافقة

تعرف المرافقة على أنها "إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به"[4]. وتعرف أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال، خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة، التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط (Start-Up Period)، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"[5].

ثالثا: الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة

لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الو.م أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ... وغيرها)، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، بحيث تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي[6]:

1. **الاستقبال (Accueille):**

عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول (حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول بتحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...).

وبالتالي فمرحلة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع؛ احتياجات المشروع؛ التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع. فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره. في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه

حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

2. **المرافقة خلال الإنشاء:** تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

- ✓ إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع؛ وصف السلعة أو الخدمة؛ السوق؛ رقم الأعمال؛ الوسائل التجارية؛ وسائل الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى تتضمن الملف المالي الذي يحوي جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافة TVA، عتبة المردودية.
- ✓ البحث عن الوسائل المالية كالقروض، إعانات، مساعدات،...
- ✓ القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية.
- ✓ المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية (الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع. وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع، فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى 40 ساعة، ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدني ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

– **الاستقلالية:** تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين، الأول هو أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها

تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد. أما السبب الثاني هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات،...إلخ.

3. **المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة):**

القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التأكد من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال؛
- الرؤية الإستراتيجية؛
- أسئلة مختلفة: العقود، المناقصات...إلخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل. وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات،...إلخ.

رابعا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كآلية المرافقة للمقاولة النسوية في الجزائر

تعتبر المرأة من أكثر الفئات تضررا من ظاهرة البطالة التي لا تزال مرتفعة وتقدر بـ 19.1 % مقابل 8.1 % في فئة الذكور، فيما تتسع الفجوة بين الجنسين من حيث نسبة النشاط الاقتصادي، تناهز 69 % للذكور و14.2 % فقط مساهمة المرأة في هذا النشاط. وحسب الأرقام الرسمية، فإن نسبة البطالة في الوسط الحضري غير بعيدة عن تلك النسبة الاجمالية بـ 8.6 % عند الذكور و18 % لدى الإناث، بينما تتراجع النسبة قليلا في الوسط الريفي بـ 7.2 % فقط للذكور في غياب إحصائيات عن الإناث في نفس الوسط وقد تكون مرتفعة نسبيا بالنظر إلى عدة عوامل ترتبط في مجملها بالعادات والتقاليد في المناطق الريفية[7]. وانطلاقا من الاختلال الحاصل في المعطيات الخاصة بعمالة النساء،

فقد سعت الجهات الرسمية إلى إطلاق العديد من المبادرات قصد تشجيع المقاولة النسوية الخاصة عبر مختلف الآليات المستحدثة في إطار صندوق التأمين على البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مكنت هذه الآليات المختلفة من تخفيض حدة البطالة وتشجيع الاستثمار.

تم انشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه بالاتصال مع المؤسسات المالية، والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير واحداث اعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه. هذا الصندوق موجه لكل شخص يحمل الجنسية الجزائرية ويبلغ من العمر 30-50 سنة، مقيم في الجزائر ومسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 06 أشهر على الاقل طالبا للشغل، او مستفيد من نظام الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، كما لا يشغل أي منصب عمل مأجور عند تقديمه للطلب الإعانة، ولم يستفد من قبل من اعانة عمومية في إطار احداث النشاط المراد القيام به، وان لا يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل، بالإضافة الى ان يكون قادرا على تجنيد مساهمة شخصية او تقديرية او عينية في شكل مساهمة في التركيبة المالية المشروعة[8].

يهتم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالعديد من المجالات منها[9]:

- كافة نشاطات الانتاج والخدمات باستثناء نشاط اعادة البيع دون تحويل المنتوج.
- النشاطات المحدثة في القطاعات الفلاحية، والصيد البحري والري وفي المناطق الخاصة، وولايات الجنوب والهضاب العليا كلها محبذة. بتوفر الشروط اللازمة ووفقا للأحكام التنظيمية للصندوق، يمكن الاستفادة من عدة امتيازات هي:

أ- **الامتيازات المالية:** الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدّات الجديدة. وتتلخص الامتيازات المالية في:

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

ب-**الامتيازات الجبائية:** يتمتع الشباب الناشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، تتحدد كما يلي:

- **مرحلة الإنجاز:** تتمثل الامتيازات في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

• **مرحلة الاستغلال:** تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

من الملاحظ أن كلا من الوكالة والصندوق يقدمان نفس الامتيازات تقريبا حتى تلك المتعلقة بالتكوين والمرافقة والمتابعة وإن لم يتم ذكرها كلها، وما تعلق منها بالمناطق والقطاعات ذات الأولوية.

لم يكن حظ النساء وفيرا من جهاز الصندوق الوطني للتأمين من البطالة، بما أنه لم يساعد سوى 2732 امرأة على مزاولة نشاطات مقاولاتية إلى نهاية 2011 وبنسبة ضئيلة لا تتعدى 7 %. من هذا الرقم الهزيل نسبيا، فإن 45 % من إجمالي المستفيدات من التمويل من طرف الصندوق الوطني للتأمين من البطالة فضلن المهن الحرة، بينما اختارت نساء الصناعة التقليدية بنسبة 22 %، تليها الخدمات بـ 19 % والصناعة بـ 18 % والفلاحة بـ 7 %، أما القطاعات الأخرى التي لم تثر اهتمام المقاولة النسائية في إطار نفس الجهاز فإن نسب الانخراط فيها لم تتعد 1 إلى 2 % مثل الري والبناء والأشغال العمومية ونقل البضائع والمسافرين وغيرها.

– المحور الثاني: العوامل المساندة التي وفرها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لنجاح المقاولات النسوية على مستوى ولاية سطيف.

تعتبر ولاية سطيف ثاني اكبر ولاية على المستوى الوطني من حيث عدد السكان بعد الجزائر العاصمة، فهذه الزيادة الديموغرافية صاحبها استقطاب مناصب شغل وزيادة الاستثمار خصوصا وان مناخ الولاية يشجع الاستثمار سواء في القطاع الصناعي، التجاري وحتى الخدمي، ورغم هذا الانتعاش الاقتصادي الذي تعرفه الولاية الا انها لا زالت تعاني من زيادة في عدد البطالين من مختلف الفئات بصفة سنوية خصوصا حاملي الشهادات منهم، الامر الذي زاد من عدد ملفات طلب التمويل لدى مختلف الهيئات ومن بينها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والجدول أدناه يوضح عدد ونسبب المستفيدين من التمويل من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مختلف النشاطات ومن مختلف الفئات (رجال ونساء) مع الاشارة الى المستفيدين من القروض في مجال البناء والاشغال العمومية.

جدول رقم 10: عدد المستفيدين من التمويل من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مستوى ولاية سطيف.

التعيين	رجال		نساء		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدد المستفيدين من القروض في مختلف النشاطات	1472	%91.71	133	%8.29	1605	%100
عدد المستفيدين من القروض في مجال البناء والأشغال العمومية	80	%94.12	05	%5.88	85	%100

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة –وكالة سطيف

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أعلاه ان نسبة المستفيدين من التمويل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لإنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى ولاية سطيف من الرجال أكثر منه من النساء والمقدرة بـ91.71% مقابل8.29%، وتزداد هذه النسبة لصالح الرجال في مجال البناء والأشغال العمومية 94.12% مقابل 5.88% بالنسبة للنساء.

ولقد عرفت ولاية سطيف مجموعة بارزة من خمسة (05) مقاولات النسوية في ميدان البناء والأشغال العمومية اللائي استفدن من التمويل لإنشاء مؤسسات صغيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والذي ساهم بدوره في تقديم الدعم التقني والمالي لهذه المقاولات النسوية للنجاح في مسيرتها. ويمكن عرض أبرز العوامل التي ساهمت في ذلك:

أولا: توفر الخبرة اللازمة

ان ميدان البناء والأشغال العمومية في ولاية سطيف يعرف بالميدان الصعب سواء من جانب ممارسة النشاط، التمويل اللازم او من ناحية المنافسة، خصوصا مع ازدياد عدد المؤسسات الناشطة في هذا المجال. ورغم ذلك إلا أن المقاولات النسوية اللائي اردتن هذا المجال قد عرفن نجاحا بارزا، وهذا لتوفرهن على الخبرة اللازمة.

ان من بين شروط الحصول على تمويل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو حصول صاحب الملف على شهادة تكوين او تخصص في الميدان المراد النشاط فيه، ولعل أكثر الفئات من النساء اللائي حصلن على تمويل هن مهندسات دولة في مجال الهندسة المدنية والمعمارية وهناك فئة من التقنيات الساميات في الهندسة المدنية وتسيير الاشغال، الامر الذي يمكنهن من القدرة على تفادي أي مشاكل تقنية او فنية أثناء مباشرتهن لأعمالهن وانجازهن لمختلف المشاريع المنوطة اليهن. كما لوحظ ان غالبية هؤلاء المقولات النسويات قد سبق لهن وان تعاملن مع مشاريع انجاز مختلفة التعقيد في مرحلة سبقت طلبهن للتمويل، الامر الذي أكسبهن خبرة في مختلف مراحل انجاز المشاريع.

إضافة الى ذلك فان من بين شروط الحصول على تمويل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو ان يكون صاحب الملف يتجاوز سن 30 حيث ان أغلبية المقولات النسويات يتجاوزن سن 33 سنة. فقبلن حصولهن على التمويل وإنشاء مقاولاتهن الخاصة كن أحد المستخدمين ولفترة معتبرة في مختلف مؤسسات البناء والأشغال العمومية، الامر الذي اكسبهن خبرة لمختلف خبايا هذا الميدان، وزاد من حنكتهن في التعامل مع مختلف العقبات التي تواجههن أثناء انجاز المشاريع. كما حسن علاقتهن مع مختلف الإدارات العمومية صاحبة المشاريع وكذا المسؤولة عن المتابعة التقنية (كهيئة الرقابة التقنية CTC)

اين كان ارباب اعمالهن يكلفهن بتولي مهام التنقل ومتابعة ملفات الإنجاز والمتابعة الميدانية بصفة مستمرة.

كما تجدر الإشارة الى ان بعض المقاولات النسويات، وخصوصا المهندسات منهن، خضعن لتربص لمدة أكثر من سنة ونصف لدى مختلف مكاتب الدراسات، الامر الذي زاد من اطلاعهن على كيفية تصميم ومتابعة إنجاز المشاريع في مجال البناء والأشغال العمومية، كما ساعدهن ذلك على تجنب مختلف العقبات وسهولة تواصلهن مع مكاتب الدراسات المسؤولة عن مراقبتهن للمشاريع التي ظفرن بهم، حيث ان التعامل الجيد مع المستشار الفني للمصلحة المتعاقدة (مكتب الدراسات) المكلف بالمتابعة التقنية يساهم بشكل ملحوظ في التنفيذ الحسن لمختلف المشاريع، خصوصا وان المستوى العلمي والمعرفي لكلا الطرفين متقارب الامر الذي يساعد على التجاوب والقدرة على التنسيق والتوصل الى حلول في حالة ما إذا صادف وجود عقبات تقنية أثناء تنفيذ المشروع ترضي كلا الطرفين.

وتجدر الاشارة الى ان الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يقوم بالمرافقة ما بعد إحداث النشاط (كمرحلة أخيرة)، أين يباشر المستشار المنشط في تكوين المقاولة النسوية صاحبة المشروع لتصبح مسيرة لنشاطها المتابع من قبل مراكز المرافقة حسب معاينات دورية مبرمجة في السنوات الأولى لتلقينها تقنيات التسيير والوقوف أمام بعض المخاطر المعترضة، حيث يهدف الصندوق من خلال هذه المرحلة الى مساعدة المقاولة النسوية ومدها بوسائل الحفاظ على نشاطها وديمومته.

ثانيا: مساهمة قانون الصفقات العمومية في تقديم هامش افضلية

يعتبر قانون الصفقات العمومية من القوانين المنظمة لطريقة ابرام الصفقات قصد تلبية احتياجات الطلب العام، ولعل من أبرز الأنشطة التي يرتكز عليها الطلب العام هو مشاريع البناء والأشغال العمومية، والتي تساهم في توفر البنية التحتية لمختلف القطاعات، كما يساهم في خلق مناصب شغل مختلفة. كما يعرف قانون الصفقات العمومية الجزائري الصادر ضمن المرسوم رقم 236/10 المؤرخ في 2010/10/07 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم[10] كأبز القوانين المحكمة من أجل تلبية احتياجات الطلب العام، حيث يعتمد على فتح المجال للمنافسة لمختلف المتعهدين قصد تجنب أي تجاوزات قد تتم في هذا المجال، بالإضافة الى ضمان التنفيذ الحسن لهذه المشاريع. ومن

بين العوامل التي تساهم في نجاح المقولات النسويات في إطار قانون الصفقات العمومية هي:

1. **استغلال إمكانية اللجوء الى الملاحق:**

ان ابز العوامل التي ساهمت في نجاح وتميز المقاولات النسويات الناشطات في مجال البناء والأشغال العمومية هو درايتهن بمضموم قانون الصفقات العمومية واستغلالهن الحسن لمختلف المواد التي ينص عليها، وان صح التعبير قراءتهن ما بين الاسطر لمضمون مختلف بنوده، حيث يرتكز القانون على منح الصفقات الى المتعهد الذي يقدم **أقل عرض** بعد التأهل التقني، إلا أن هناك بنود مكملة لإتمام انجاز المشاريع خصوصا للأشغال التي قد تظهر دون توقع، ويتم تسوية هذه العملية عن طريق ملاحق[11].

إن سر ظفر المقاولات النسويات بصفقات عمومية وحسن انجازهن للمشاريع الموكلة اليهن هو حسن قراءتهن لمحتوى الاشغال المذكورة في الكشف الكمي والتقييمي للأشغال، انطلاقا من تحديد الكميات وصولا الى رسم صورة واضحة عن كيفية انجاز المشروع، خصوصا وان مختلف المقاولات النسويات هن (كما تم ذكره سابقا) اما مهندسات دولة في مجال الهندسة المدنية والمعمارية او تقنيات ساميات في الهندسة المدنية وتسيير الاشغال وذوات خبرة في الميدان، الامر الذي يسهل عليهن عملية تحديد الكميات الحقيقة المنوطة اليهن. حيث بعد معاينتهن لمواقع المشروع يمكن لهن ان يحددن سلفا كمية الاشغال التي قد تظهر (في شكل اشغال تكميلية او إضافية). إذا لا يبقى امامهن سوى التحكم في المبلغ الإجمالي للصفقة عن طريق رفع الأسعار الوحدوية للأشغال الإضافية التي لم ترد في الصفقة والتي من المحتمل ان تظهر لاحقا، وخفض أسعار الاشغال التي وردت في الصفقة مع علمهن بعدم تنفيذها باعتبار طبيعة لا تحتم عليهن انجازهن.

ان هذه التقنية التي تعتمد على اللجوء الى معادلات حسابات متخصصة بالاستعانة ببرنامج (كبرنامج اوتوكاد AUTOCAD)، تساعد في ضبط المجموع العام للصفقة حتى تكون أقل عرض، مع ضمان استدراك التخفيضات التي قمن بها عن طريق استغلال حق اللجوء الى الملحق. حيث لا يمكن إتمام المشروع إلا بعد إدراج هذه الملاحق، وحتى ان الإدارة صاحبة المشروع (المصلحة المتعاقدة) لن تعترض عن عملية اللجوء اليه باعتباره عملية قانونية ونزيهة. حيث ان الدراسة القبلية لموضوع الصفقة قبل إنجازها يساعد هاته المقاولات النسويات على التخطيط الحسن لطريقة التنفيذ وتفادي أي يخلل قد يقع في

مضمون الصفقة ومحتوى الاشغال. كما تجدر الاشارة ان معظم المقاولين المنافسين لا يمتلكون التأهيل العلمي الكافي للتنبؤ بمثل هذه التغيرات، فمعظمهم عبارة عن بنائيين انتقوا من التعامل مع القطاع الخاص الى التعامل مع الإدارات العمومية.

كما ان بعض البنود والأشغال يمكن تنفيذها بطريقة أقل تكلفة مع ضمان عدم تأثر على بنية وسلامة المشروع، والتي يمكن لهن إنجازها بعد اقناع مكاتب الدراسات وهيئات الرقابة التقنية (CTC) بضمان سلامة انجاز المشروع في مثل هذه الظروف، بل قد يلجأ الى استحداث اشغال لم ترد أصلا في الصفقة وهذا بعد طرح افكارهن (خصوصا من الناحية الجمالية او من ناحية الكفاءة) امام المؤسسات العمومية صاحبة المشروع والتي تلقى استحسانا في معظم الأحيان. ان هذا النوع من الاشغال تحت الطلب، شريطة عدم تجاوز مبلغها نسبة 02%، تكون مدعمة بعلاوات على النحو التالي[12]:

- اليد العاملة: زيادة في الأجور المدفوعة فعلا للعمال بـ 85%، مع زيادة في التعويضات الغير خاضعة للأعباء الاجتماعية بـ 13%.
- زيادة في أسعار المواد الموصلة إلى عين مكان المشروع بـ 25%.

2. المشاركة بصفة مؤسسات مصغرة:

من بين أهم المواد التي يحتويها قانون الصفقات العمومية والتي تخدم المؤسسات المصغرة هي المادة 55 مكرر1[13]، والتي تنص على منح 20% من الطلب العام للمؤسسات المصغرة المعرفة بموجب التشريع المعمول به، في حدود مبلغ 7.000.000.00 دج، حيث ان هذه المادة تعتبر امتياز لهن مع باقي المؤسسات المصغرة للتقليل المنافسة قصد الحصول على مشاريع انجاز، والتي تدعم ملفهن التقني بشهادات حسن الإنجاز. أي ان هؤلاء المقولات النسويات لهن الحق في المشاركة في المناقصات الوطنية المحدودة من أجل تنفيذ الأشغال في ظل المادة 55 مكرر1، بالإضافة الى الحق في المشاركة في باقي المناقصات مع باقي المقولات في ظل باقي أحكام قانون الصفقات العمومية.

كما ان صندوق الوطني للتامين على البطالة لم يغفل عن هذه النقطة حيث قام بتوصية مختلف الإدارات العمومية للالتزام بأحكام هذه المادة ومنح الأفضلية مع طلب اشعاره بكل استشارة تتم في إطار هذه المادة قصد تبليغه بدوره لكل المؤسسات المصغرة بما فيها المقولات النسويات عن موضوع هذه الاستشارات والمشاركة فيها.

ثالثا: توفير التمويل اللازم وتقليل التكاليف

تحتاج مشاريع البناء والأشغال العمومية الى تمويل مكثف، وقصد إتمام انجاز المشاريع المنوطة اليهن، يساهم الصندوق الوطني للتامين على البطالة في توفير تمويل مزدوج من ناحية المدة. حيث يقدم قرض طويل الاجل لشراء الآلات والمعدات اللازمة لإنجاز المشاريع والتي تتوافق مع موضوع المؤسسة والتي بدورها تساهم في رفع التأهيل التقني للمقاولة النسوية. كما يساهم بتمويل دورة الاستغلال في السنة الأولى، حيث يشترط على المقاولات النسويات تقديم فاتورة أولية تحتوي على سعر الآلات والأجهزة المخصصة لإنشاء المؤسسة وإنجاز المشاريع ضمن ملف طلب التمويل مع تقديم فاتورة أولية للمواد المستعملة في دورة الاستغلال (كالإسمنت، الأجور، الحديد...) قصد تمكين المقولات النسويات من إتمام انجازهن لهته المشاريع في الوقت المناسب وتفادي أي عجز ممكن. كما ان شراء المعدات والأدوات يكون معفى من الرسوم الجبائية والجمركية ودون فوائد بنكية الامر الذي يقلل من التكاليف التي تتحملها هذه المقولات أثناء تسيدهن لمختلف الأقساط.

وحتى اثناء انجاز المشاريع، يمكن للمقاولات النسويات أن تستفيد من تسبيقات على التموين للمواد (التي سبق وان تم شرائها وتمويلها من طرف الصندوق) وتسبيقات جزافية في حدود 65% من مبلغ الصفقة[14] بعد تقديم كفالات بتسديد هاته التسبيقات. كما تستفيد هاته المقاولات من تسديد لمستحقاتهن بصفة شهرية أي حسب وضعيات أشغال، لان التمويل يتم على شكل أقساط شهرية تحدد حسب وضعيات الاشغال المنجزة[15]، الامر الذي يساعدهن على متابعة انجاز المشاريع بصفة عادية دون الوقوع في حالة عسر مالي، حيث ان مبلغ 30% من الصفقة يكفي لتغطية جميع تكاليف المشاريع في حالة ما تم الدفع وتسوية الحساب في أجاله.

كما تتسم التعاملات في ميدان البناء والاشغال العمومية على الدفع بأجل بعد اقتناء مواد البناء وحتى في حالة كراء العتاد، لدراية الموردين بان أغلبية المقاولين (زبائنهم) يكون تعالمهن الرئيسي مع الهيئات العمومية والتي تقوم بالدفع بعد الإنجاز وليس قبله، الامر الذي جعل جميع التعاملات المتعارف عليها تكون بأجل شريطة تقديم ضمانات (شيكات) وتحديد الآجال مسبقا. فمثل هذا النوع من تعامل الذي تسوده الثقة يساهم في توفير السيولة اللازمة لإتمام مختلف المشاريع دون أي عائق. وحتى في بعض الحالات تقوم

هاته المقاولات بإيكال جزء من الأشغال المنوطة اليهن الى المتعاملين ثانويين ذوي اختصاص، اين لا يتم تسديد مستحقاتهم إلا بعد التأكد من حسن إنجازهم للأشغال من طرف مختلف هيئات الرقابة والمتابعة التقنية، وكذلك بعد تحويل مبالغ هذه الاشغال الى حسابهن، ما يضفي مرونة أكبر في قدرتهن المالية على إتمام المشاريع.

رابعا: الاستفادة من الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية

إضافة الى ما سبق، فان التمويل من الصندوق الوطني للتامين على البطالة يساهم في استفادة المقولات النسويات من الإعفاءات الجبائية والشبه الجبائية. حيث تجدر الإشارة ان دفع اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء والضمان الاجتماعي للعمال الاجراء والتامين على العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء أحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري وإيداع الحسابات الاجتماعية، تشكل تكاليف جد معتبرة امام المقاولين في هذا الميدان، اذ ان هذا النوع من الاعفاءات يعتبر تخفيض في مجمل التكاليف، الامر الذي يدعم القدرة التمويلية للمقاولات النسويات كما يرفع من مركزهن المالي. وتجدر الإشارة ان مبالغ الصفقات والاتفاقيات التي تستفيد منها المقاولات النسويات تكون محملة بكل الرسوم، أي ان المبلغ المستلم لدى انجاز المشروع يدفع كاملا، دون إلزام هاته المقاولات على دفع الرسوم الجبائية، اين يصبح الرسم على القيمة المضافة عبارة عن جزء من الأرباح.

خامسا: طريقة التعامل مع اليد العاملة

يعتبر التعامل مع اليد العاملة أصعب العقبات التي تواجهها المؤسسات الناشطة في مجال البناء والأشغال العمومية وهذا لقلتها مقارنة بالطلب، بالإضافة الى خصوصيتها، خصوصا وان مجال العمل يتسم بالخشونة وثقل. إلا ان هذا الامر لم يمنع المقاولات النسويات من النجاح، ولعل من بين أسرار نجاحهن هو عدم تعاملهن المباشر مع العمال، حيث تقوم المقاولات النسويات بصفقتهن ارباب عمل بتوجيه التعليمات المباشرة الى مسيري الاشغال والذين يعتبرون من فئة الرجال ذوي الخبرة في الميدان، هذا ما سهل عليهن طريقة تسيير وتوجيه المشاريع. وكما سبق ذكره فان هؤلاء المقاولات هن من أصحاب الخبرة في هذا الميدان، حيث ان التعليمات التي يقمن بتوجيهها للمستخدمين تكون بلغة متعارف عليها وحسب تخصص كل عامل، حيث تقتصر مهمتهن في الورشة على مراجعة طرق الإنجاز

مع المخططات وتوجه التعليمات لرئيس الورشة ثم تترك مهمة المتابعة اليومية والمباشرة لمسيري الاشغال.

كما تجدر الإشارة الى ان الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يشترط تأمين عاملين او أكثر بصفة دائمة، اين تختار غالبية المقاولات النسويات توظيف مسير أشغال على الأقل للمتابعة التقنية المباشرة للعمال ومحاسب للمتابعة المالية للمؤسسة. فمثل هذا الامر يقلل من الاحتكاك المباشر بينهن وبين العمال. بالإضافة الى ذلك فان الآلات المقتناة أصبحت تنجز جزء معتبر من كميات الأشغال، الامر الذي يقلل من عدد العمال (الغير مؤهلين) الذي تحتاجهن المقاولات.

من جهة أخرى فان لجوء المقاولات الى المتعامل الثانوي يكون في أغلب الأحيان بالنسبة للأشغال التي تحتاج يد عاملة متخصصة (كأشغال الكهرباء والنجارة الخشبية، والترصيص) في حين انهن يركزن على الاشغال الكبرى والأشغال القاعدية والتي ترتكز على كثافة الآلات والمواد والتي تدر مبالغ معتبرة من الأموال خصوصا في بداية الاشغال.

الخـاتمــة:

في ختام بحثنا يمكننا القول أن تجربة المقاولة النسوية الجزائرية لا زالت في بدايتها بعيدة عن المستوى الذي وصلت اليه العديد من البلدان المجاورة وعلى رأسها المغرب. فبالرغم من الآليات التي وفرتها الدولة لدعم ومرافقة هذا النوع من المقاولات إلا ان النتائج لا تعكس الجهود المبذولة، حيث لا يزال إقبال المرأة الجزائرية على المقاولة محتشما، كونها تواجه العديد من المشاكل والعراقيل على رأسها التهميش والتمييز في المعاملة بالمقارنة مع الرجل من جهة، والتخوف من جهة أخرى جراء التشكيك في قدراتها ومهاراتها وكفاءتها.

النتائج والتوصيات:

فيما يخص دراسة حالة ولاية سطيف، فيعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة آلية مدعمة لتمويل النساء حاملي الشهادات من أجل إنشاء مؤسسات المصغرة مع الاستفادة من مجموعة من الامتيازات الجبائية والمالية التي كانت سببا في نجاحهم وحصولهم على صفقات لإنجاز مشاريع عمومية في مجال البناء والأشغال العمومية، كما تساهم الصيغة القانونية التي يوفرها تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من الاستفادة من بعض الامتيازات المحددة في قانون الصفقات العمومية وخصوصا وأن هذا القانون يخصص 20% من المشاريع لهذه الفئة من المؤسسات بالإضافة الى رسائل التوصية التي يرسلها

الصندوق الى مختلف المديريات المسيرة للمشاريع من أجل تسهيل مهامهم وتوفير الدعم التقني المطلوب. إضافة الى ذلك فان النساء اللائي استفدن من هذه المشاريع هن من حاملي الشهادات في مجال الهندسة المعمارية والمدنية ويمتلكن خبرة في هذا الميدان، الامر الذي سهل عليهن الاندماج في ميدان المنافسة وتفادي أي مشاكل أثناء مراحل الإنجاز. ولعل أبرز العقبات التي تواجهها هذه المقاولات هو نقص اليد العاملة المتخصصة لزيادة الطلب عليها من مختلف الجهات.

ومن بين التوصيات التي نقترحها هو انشاء صندوق وطني خاص بتسيير المشاريع المصغرة مخصص لدعم المقاولات النسوية في ميدان البناء والأشغال العمومية يقوم بمنحهن صفقات انجاز في حدود الإمكانيات المتاحة لهن خارج إطار المادة 55 مكرر 1 من قانون الصفقات العمومية الجزائري، كما يقوم بالتنسيق بين مختلفات مؤسسات التكوين المهني من أجل ابرام اتفاقيات تربص وإدماج (بين المقاولة، الممتهن ومؤسسة التكوين) لضمان التأطير الكامل لليد العاملة المتخصصة التي تحتاجها هذه المقاولات من اجل انجاز الصفقات الممنوحة لهن.

الهوامش والإحالات:

[1]. عبد الرحمن حمزاوي، نحو مفهوم جديد للمقاولة، متوفر على الرابط:
http://www.alkanounia.com 15-03-2014.

[2]. شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر –دراسة سوسيولوجية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009.

[3]. سلامي منيرة: التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007.

[4]. محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، ورقة بحثية بعنوان: المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2011.

[5]. عبد السلام أبو قحف وآخرون، حاضنات الأعمال – فرصة جديدة للاستثمار وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001.

[6]. محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، مرجع سابق.

[7]. سلوى ريم، تتردد البنوك في تمويل المشاريع النسوية –مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، مقال نشر في جريدة الشعب يوم 2013/03/12 متوفر على الموقع:
http://www.djazairess.com/echchaab/24367

[8]. غيتي نسرين، مرافقة الشباب في انشاء مؤسسة انتاجية صغيرة، دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008–2009–ص.115

[9]. موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:
.http://www.cnac.dz/default.aspx?id=112

[10]. المعدل والمتمم بالمراسيم التالية والمتوفرة على الرابط:
:http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=textmarpubar

– مرسوم رئاسي رقم 13–03 المؤرخ في 13 يناير سنة 2013، والمرسوم رئاسي رقم 12–23 مؤرخ في 18 يناير سنة 2012، والمرسوم الرئاسي رقم 11–98 مؤرخ في أول مارس سنة 2011، والمرسوم الرئاسي رقم 11–222 مؤرخ في 16 يونيو سنة 2011، يعدل المرسوم الرئاسي رقم 10–236 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

[11]. المواد من 102 الى 106 من المرسوم الرئاسي رقم 10–236 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 2010 المعدل والمتمم، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

[12]. بنود الأشغال تحت الطلب المذكورة في العرض التقني من دفاتر الشروط بناء على دفتر التعليمات الادارية المشتركة.

[13]. المادة 55 مكرر1 من المرسوم الرئاسي رقم 10–236 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المعدل والمتمم لا سيما بالمرسوم المرسوم الرئاسي رقم 12–23 المؤرخ في 18 يناير سنة 2012.

[14]. المواد من 76 الى 80 من المرسوم الرئاسي رقم 10–236 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 2010 المعدل والمتمم، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

[15]. المادة 89 من المرسوم الرئاسي رقم 10–236 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 2010 المعدل والمتمم، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

[16]. ايمان بية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، دراسة ميدانية شملت صاحبات مؤسسات صغيرة ومتوسطة في ورقلة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.